مقابلة

الصحافية المتخصصة في مجال البيئة سوزان أبو سعيد ضو:

"العالم أصبح أمام حالة طوارىء بيئية خطيرة!"

عبد النور تومي

> منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متخلفة عن أجزاء أخرى من العالم والتي تتخذ خطوات أكبر بكثير لزيادة بصمتها من مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري

أورسام: ما هو تقييمكم لمدى جدية الاجراءات العالمية لمواجهة التحديات والمخاطر المحيطة بالمناخ؟ وما هي أهم المبادرات والخطوات والمواقف العالمية في هذا الإطار؟

سوزان أبو سعيد ضو: الإجابة عن هذا السؤال ليست بسهلة ولا يمكن إختصارها فهناك مجالات واسعة تناولتها الأبحاث والمؤسسات الأكاديمية، فضلًا عن سياسات لحكومات في مختلف دول العالم لمواجهة تغير المناخ، إنما لا شك أن هناك إجراءات عالمية جدية من دول عدة لمواجهة التحديات الناتجة عن تغير المناخ، وهناك تعهدات للدول قدمتها في مؤتمرات المناخ المختلفة، ولكنها تظل قاصرة أمام المنافسة لصالح "الجشع" الإقتصادي في مجال الصناعة والزراعة الصناعية التي تترأسها الدول التي تشكل نسبة الإنبعاثات الأعلى لثاني أوكسيد الكربون في العالم، ومنها الصين والولايات المتحدة والهند، والتي تحاول كلما كان هناك استحقاق معين في مجال المناخ لجهة مثلا خفض الإنبعاثات التي تساهم في الإحترار المناخي، إلى كبح المفاوضات، مثلا في مؤتمر المناخ العالمي Cop26 في غلاسكو في 2021, وهو مؤشر جيد للإجابة على السؤال التالي, هل نجح هذا المؤتمر في مقاربة الحلول لمشاكل المناخ؟ والحقيقة لا يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح

من هي سوزان أبو سعيد ضو؟

أجرى د. عبد النور تومي خبير دراسات شمال أفريقيا في مركز أورسام مقابلة مع الناشطة البيئية والصحافية اللبنانية المتخصصة بالعلوم والبيئة سوزان أبو سعيد ضو، سوزان أبو ضو لها اسهامات ومقالات كثيرة في مجالات حماية البيئة، وقضية التغيرات المناخية، وشؤون الطاقة المتجددة، أبو ضو حالياً هي مديرة تحرير موقع "زوايا ميديا".

لتفادي أزمة مناخية ولا يرقى إلى الحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وهو هدف تم تحديده في المحادثات السابقة في مؤتمر باريس التاريخي للمناخ Cop 21 في عام 2015, فعلى الرغم من صفقات خفض الكربون وخفض انبعاثات غاز الميثان, وإنهاء إزالة الغابات, وتقليل استخدام الفحم, وتجديد التعهد بالتمويل للبلدان الفقيرة الأكثر عرضة للظروف الجوية القاسية وخصوصاً الدول الجزرية المهددة بالغرق بسبب تغير المناخ (حدد مبلغ 100 مليار سنويا من الدول الغنية, ولم يتم دفع أي مبلغ حتى الآن) فلا يزال العالم بعيدًا عن المسار الصحيح, وجميع هذه القضايا وغيرها تمت إثارتها في غلاسكو وفي مؤتمرات المناخ المختلفة, ولم يتم البت بأي منها, وهنا أورد بعض الأمثلة, فبسبب تدخل الهند في اللحظة الأخيرة وتمديد المؤتمر فترة إضافية, وبعد التوصل إلى اتفاقية حول تسريع التخلص التدريجي من الفحم, تم تخفيف البنود في البيان الختامي إلى "التخلص التدريجي" من الفحم وهو مصطلح مبهم وأكثر غموضًا. وللمفارقة, تعاني الهند من تبعات تغير المناخ لجهة التلوث بالدرجة الأكبر, فقد توفي 2.3 مليون هندي في العام 2019 وفقا لدراسة في مجلة "اللانسيت" بسبب التلوث الناتج عن المصانع العاملة على الفحم والانبعاثات الناتجة عن النقل والمتسببة بانخفاض مستوى نوعية الهواء دون المستويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية, ووفقا لهذه الدراسة يموت 9 ملايين شخص حول العالم بسبب التلوث, وبينما تحل الهند بالدرجة الأولى تتبعها الصين بالدرجة الثانية بـ 2.1 مليون شخص, من جهة ثانية, فالبرازيل على سبيل المثال, تتبع سياسة تهدد البيئة بطريقة لا رجعة فيها, خصوصا في الغابات الإستوائية في حوض الأمازون، حيث ارتفعت وتيرة إزالة الغابات بنسبة 64 بالمئة في الثلث الأول من العام 2022 عن العام السابق (والتي ارتفعت 15 ضعفا عن الأعوام السابقة), كما ازدادت وتيرة تدمير أكبر غابة مطيرة في العالم في حوض الأمازون منذ أن تولى الرئيس جايير بولسونارو منصبه في عام 2019 وأدى إلى إضعاف حماية البيئة, بحجة أنها تعيق التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تقلل من الفقر في منطقة الأمازون, وهذا التدمير يتم بطريقة ممنهجة, تساهم بالقضاء على إحدى أكثر مناطق العالم الغنية بالتنوع البيولوجي, فضلا عن استخدام هذه الأراضي لإنشاء مزارع إنتاج العلف ومزارع للحيوانات وهي مساهم كبير في التلوث وإنتاج الغازات ولا سيما الميثان التي تتسبب بالإنبعاثات, والقضاء على إحدى أكبر "بالوعة للكربون" المتمثلة بالأشجار الدهرية في هذه الغابات المطيرة, وبالإضافة إلى التعدين الذي يساهم بالمزيد من التلوث والقضاء على البيئة, وهنا وفي الخلاصة هناك معادلة بين البيئة والإقتصاد يجب احترامها, وإلا فإننا ننتقل إلى حلقة مدمرة للبيئة, في محصلتها النهائية قضاء على اقتصاد دائري يمكن أن يحفز للمزيد من الإنتاجية والإستدامة إن تمت دراستها بجدوى اقتصادية متكاملة وشاملة, وخصوصا لتلبية حاجات 8 مليار نسمة في العالم بصورة مستدامة، فضلا عن وفاء الدول بتعهداتها وتقديمها في المؤتمر القادم في شرم الشيخ.

في الجزء الإيجابي من الإجابة على هذا السؤال، حول المبادرات الهامة، فقد أصبحت اقتصادات بعض الدول المتقدمة في التحول إلى الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، النووية وغيرها)، أولوية وسط ظواهر المناخ المتطرفة وتأثيرها السلبي على الصحة والأمن والإقتصاد، وتشكل بعض الحلول الناجعة للتخلص من استخدام الطاقة الأحفورية (الفحم خصوصا ومشتقات البترول عموما) في مجال انتاج الكهرباء والصناعة وغيرها، كما وأن هناك تعهدات لبعض الدول وضعتها للوصول مثلا إلى "حيادية الكربون" Carbon Neutrality، وللتخفيف من الإنبعاثات بحلول العام 2030، كما أقر الإتحاد الأوروبي سياسة بيئية، وقد أحال اليونان مؤخرا إلى القضاء بسبب مخالفات بيئية، وهناك أمثلة من دول الشمال الأوروبي أي السويد وهي في المرتبة الأولى وكذلك الأمر في النرويج والدنمارك، والتي تعتبر من الدول الأوائل في "الترتيب الأخضر"Green Rankings، وسويسرا أيضا تربعت في المرتبة الثانية، وقد بدأت السويد بإقرار ضريبة على الكربون، ولكن هنا أود ذكر مثل من دولة نامية وهي كوستاريكا، لتمكن دولا مثل دولنا العربية من الإتجاه إلى الوصول إلى توليد الكهرباء ولو بالتدريج عبر اعتماد مصادر الطاقة المتجددة، فقد استخدمت كوستاريكا "كوكتيل" من الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء لمدة 300 يوم خلال العام (انتجت 98.53 بالمئة من حاجتها الكهربائية من الطاقة المتجددة), مستخدمة 89 بالمئة منها من الطاقة الكهرومائية، ومن المصادر الأخرى حرارة المياه الجوفية geothermal بالإضافة إلى الطاقة الحيوية (Biomass)، الأهم في هذا التحول والتجربة في كوستاريكا هو السياسات الداعمة لاتخاذ قرارات واضحة وملزمة حول البيئة والإستدامة، وحوكمة تنظيمية داعمة، وكذلك الشراكة القوية بين القطاعين العام والخاص.

وهناك مبادرة مجتمعية مدنية هامة تمثلت بتحرك الناشطة غريتا ثنبرغ التي

بدأت بالإضراب المدرسي الأول للمناخ أمام البرلمان السويدي، والذي تحول إلى حركة عالمية تمثلت باضراب المدارس للمناخ، وقد أصبحت ثنبرغ مصدر إلهام لملايين الأطفال والشباب حول العالم للانخراط في الدفاع عن البيئة وكوكب الأرض، ولا زالت ثنبرغ مستمرة في مسعاها هذا.

أورسام: هل تدابير مواجهة المخاطر المحيطة بالمناخ في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط منسجمة مع الجهود العالمية في هذه القضية؟ أم هي متخلفة عن الركب العالمي؟ وهل جميع دول المنطقة تغيب عنها تدابير جدية لمواجهة المخاطر المناخية؟ أم هنالك مناطق معينة (مثل دول الخليج العربي) تهتم بهذه القضية؟

سوزان أبو سعيد ضو: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا متخلفة عن أجزاء أخرى من العالم والتي تتخذ خطوات أكبر بكثير لزيادة بصمتها من مصادر الطاقة المتجددة والتخلص التدريجي من استخدام الوقود الأحفوري، وقد قالت "وكالة الطاقة الدولية" IEA في تقريرها الذي نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2021, إن مراكز نمو مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي مصر والإمارات والسعودية والمغرب وإسرائيل, وأنها ستمثل أكثر من 75٪ من نمو مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

إلا أن هناك أمثلة هامة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، إذ وفقا لـ "الوكالة الدولية للطاقة" سيتضاعف إنتاج الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال السنوات الخمس المقبلة مع تكثيف الدول للاستثمار في التكنولوجيا الخضراء وتقليل الاعتماد على الهيدروكربونات (الطاقة الأحفورية) وستتجاوز سعة الطاقة في المنطقة 32 جيغاواط بحلول عام 2026, من 15 جيغاواط حاليًا.

ووفقا لهذا التقرير فإن الطاقة المتجددة في منطقة MENA، ستعتمد على المورد الأكثر وفرة في المنطقة: أي الطاقة الشمسية، التي تمثل أكثر من ثلثي نمو مصادر الطاقة المتجددة حيث تصبح التكنولوجيا الأكثر فعالية خصوصا من حيث التكلفة، حيث أدت الزيادة في المزادات التنافسية، وانخفاض تكاليف النظم التقنية وتحسين ظروف التمويل إلى انخفاض أسعار العطاءات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من 80٪ خلال السنوات الست الماضية.

وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة المجموعة: فمن المقرر أن ترتفع قدرة الدولة بأكثر من 6 جيغاواط بحلول عام 2026 بفضل الطاقة الشمسية الكهروضوئية والطاقة الشمسية المركزة، فضلاً عن زيادة الطاقة الحيوية وتوليد الطاقة الكهرومائية.

وتأتي المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية حيث من المتوقع أيضًا أن ترتفع قدرتها المتجددة بأكثر من 6 جيغاواط، مدعومة بارتفاع الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق.

كما ومن المقرر أن ترتفع قدرة الطاقة المتجددة في مصر بنسبة 68٪ أو 4 جيغاواط خلال السنوات الخمس المقبلة, وبذلك تصل القدرة الإجمالية للبلاد إلى حوالي 10.1 جيغاواط من 6.1 جيغاواط حاليًا.

من جهة ثانية فإن إسرائيل تحاول إنتاج المزيد من الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة، إذ تتوقع المنظمة أن تضاعف إسرائيل قدرتها المتجددة بأكثر من الضعف، بزيادة 5.2 جيغاواط خلال هذه الفترة, بينما ستضيف المغرب 3.8 جيغاواط أخرى من الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق المرافق، والرياح البرية، والطاقة الشمسية المركزة والطاقة الكهرومائية.

وكان تقرير شركة Apicorp في العام 2021, الأكثر تفاؤلاً بشأن مصادر الطاقة المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ تتوقع 20 جيغاواط من الطاقة الشمسية وحدها بحلول عام 2025.

على أي حال، لا يزال يتعين على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا القيام بالكثير من اللحاق بالركب، فمن بين المناطق الثمانية التي درستها الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها، جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المرتبة الثانية بعد إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما ستحقق الصين وأوروبا والولايات المتحدة والهند وأمريكا اللاتينية ورابطة دول جنوب شرق آسيا مكاسب أكبر خلال السنوات الخمس المقبلة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ولكن سيستمر الاستثمار في الطاقة التقليدية في التفوق على مصادر الطاقة المتجددة، من بين 805 مليار دولار تتوقع Apicorp أن يتم استثمارها في مشاريع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في النصف الأول من العقد، سيخصص حوالي 100 مليار دولار فقط لمصادر الطاقة المتجددة.

ولكن يمكن للمنطقة أن تضيف ما يصل إلى 57 جيغاواط بحلول عام 2026 إذا لم يكن هناك بعض التحديات الرئيسية، إذ تفتقر المنطقة إلى البنى التحتية الكافية للشبكة لربط المحطات

المتجددة ونقل الطاقة إلى مراكز الطلب، فضلاً عن البنية التحتية من فئة المرافق لتخزين الطاقة المتجددة، كما تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تفاقم الطاقة المفرطة وسط انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الوباء، ولجهة الحوكمة، إذ لا تسمح الأطر التنظيمية الحالية حاليًا باتفاقيات القوة الشرائية للشركات والعقود الثنائية، والتي يمكن أن تفتح الأبواب لمزيد من الاستثمار في هذا القطاع، لذا فقطاع الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة يشهد نموا ملحوظا وتراكميا في المنطقة.

إنما في لبنان على سبيل المثال، فإن البيروقراطية الإدارية والفساد، أدت إلى تأخير العديد من المشاريع ومنها المعتمدة على طاقة الرياح، ولفترة تزيد عن أكثر من 10 سنوات، وبالمقابل أدى الوضع الإقتصادي إلى تفاقم أزمة الكهرباء، ودفعت المواطنين إلى الحلول الفردية، عبر تركيب نظم للطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، والتي تشهد فوضى كبيرة خصوصا لجهة نوعية وكفاءة المعدات المستخدمة، ولا زالت في بداياتها وسط طلب كبير بسبب انقطاع الطاقة الكهربائية من الدولة، فضلا عن عدم وجود تطور وابتكار مثل استحداث بنية تحتية لإمكانية ربط أنظمة الطاقة المتجددة بالشبكة الكهربائية لتحويل الفائض إلى المستفيدين، كما قلت سابقا، فإن دراسات الجدوى الإقتصادية والحوكمة المستدامة لهذا القطاع مطلوبة من المسؤولين والأكاديميين والباحثين في هذا المجال.

أورسام: ما هو الدور المطلوب من المجتمع الأكاديمي في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط لتنوير الرأي العام وصناع القرار حول خطورة هذه القضية وأهميتها؟

سوزان أبو سعيد ضو: دور المجتمع الأكاديمي هام للغاية في مجال الإبتكار والتطوير والحوكمة الرشيدة للقطاعات البيئية المنتجة والمستدامة، وكذلك في التوعية أو الإنتاجية والجدوى الإقتصادية لهذه القطاعات وكما ذكرت سابقا في مجال الطاقة المتجددة، ولكن هناك قطاعات بيئية مهملة للغاية، مثل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وقطاع الغابات وحمايتها من مخاطر الحرائق وغيرها، والتلوث المائي، وملف الصرف الصحي، الصيد الجائر البري والبحري، ونجاعة المشاريع المائية واستدامتها.

وبالعودة إلى لبنان، فإن البيروقراطية والروتين الإداري والفساد المستشري، ساهم بخسائر وصلت إلى 40 مليار في قطاع الكهرباء، بالإضافة إلى المليارات في مشاريع السدود الفاشلة، التي لم تنتج الكهرباء ولم توفر المياه الصالحة للشرب أو للري بالمستوى المطلوب، هناك حاجة إلى باحثين أكاديميين موضوعيين لإبداء الرأي وتدعيمه بالأبحاث والبيانات للوصول إلى حلول ناجعة للكثير من القضايا.

أورسام: ما هي تداعيات هذه القضية على اقتصادات المنطقة، حالياً ومستقبلياً؟

سوزان أبو سعيد ضو: أهي قضايا خاصة بكل بلد منها، فبينما في الإمارات العربية والسعودية، تشكل هذه القضايا رافعة للإقتصاد بشكل عام والإقتصاد الأخضر بشكل خاص، بسبب التدابير والقوانين والقرارات الواضحة والحوكمة الرشيدة، في بلاد أخرى، تشكل عبئا إضافيا على الناتج المحلي، وزيادة في الديون، لا سيما بسبب الفساد والإهمال والتقصير كما ذكرت.

أورسام: ما هي علاقة الفشل السياسي والاداري والفساد لبعض حكومات المنطقة بعدم الاهتمام بالمخاطر المناخية؟

سوزان أبو سعيد ضو: هناك درجات من الأهمية للقضايا المختلفة، وللأسف فالقضايا البيئية تقع في أسفل هذه القائمة في بعض هذه الدول، فبينما المبادرات البيئية في دول الخليج العربي تستأثر باهتمام الحكومات المعنية، نجدها في بلدان أخرى، مهملة للغاية، في سوريا ولبنان مثلا، فإن مجازر الطيور والحيوانات البرية وجمع النباتات البرية، تسببت باقتراب بعض الأنواع من الإنقراض، بل أن طائر سوريا الوطني "أبو منجل الأصلع الشمالي" قد انقرض تماما من موطنه الأصلي، ولم يعد هناك إلا بعض الأعداد منه في منطقة في المغرب، كما وتتسبب الإبادات للطيور وعبر وسائل الصيد الجائر في منطقة الشرق الأوسط (التي تعتبر ثاني أهم ممر لهجرة الطيور عالميا) وكما كشفته منظمة بيردلايف Birdlife في تقرير، فضلا عن تقرير The Killing إذ قدر العدد بين 11 و36 مليون طائر يباد سنويا بطرق صيد جائرة وغير قانونية، وهو ما يتسبب بتفاقم مشاكل التلوث نتيجة استخدام المبيدات بسبب كثرة الآفات الزراعية، الخلاصة القصيرة لكل هذه الأمثلة، إن ممارساتنا الخاطئة وغير المستدامة تجاه البيئة، فضلا عن الفساد المستشري في الإدارات تتسبب بحلقة مفرغة سلبية تماما، تساهم بإبادة الأنواع وتفاقم مشاكل التلوث، وبالتالي تدمير النظم البيئية.

أورسام: موجات الحر التي ضربت العالم في الصيف الماضي دولًا أوروبية على غرار فرنسا وشبه الجزيرة الإيبرية (إسبانيا والبرتغال) بل حتى دول مغاربية

كالمغرب بشكل سريع لم يسبق له مثيل، مما تسبب في إندلاع حرائق الغابات وزيادة التلوث، ما هي قراءتكم لهذه الظاهرة الطبيعية؟

سوزان أبو سعيد ضو: لا شك أن موجات الحر التي ضربت أوروبا مؤخراً (خمسة بلدان تحديداً: البرتغال، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وبريطانيا)، أصبحت أكثر تواترًا وشدة وتدوم لفترة أطول بسبب تغير المناخ بفعل الإنسان ولا تظهر أي بوادر للتراجع، وتتسبب بالحرائق والوفيات في دول أوروبية عدة، لا سيما في البرتغال وإسبانيا وفرنسا، فقد ارتفعت درجة حرارة العالم بالفعل بنحو 1.1 درجة مئوية منذ بدء العصر الصناعي, وستستمر درجات الحرارة في الارتفاع ما لم تقم الحكومات في جميع أنحاء العالم بإجراء تخفيضات حادة في انبعاثات الكربون, لذا اتجه ويتجه الإتحاد الأوروبي إلى الضغط المتشدد لجهة تخفيض الإنبعاثات وتخفيف الإحترار المناخي. كما وأن أكثر من 20 حريقا شبت في البرتغال وإسبانيا, ووصلت درجات الحرارة إلى أعلى مستوياتها, (45 درجة مئوية في بعض المناطق)، بالمقابل في أستراليا، تستمر موجة البرد إذ وصلت درجات الحرارة إلى ما دون الصفر مئوي، هي جميعا، ظواهر متطرفة ناتجة عن تغير المناخ، وهناك الجفاف والفيضانات التي ضربت أوروبا العام السابق وغيرها التي تتسبب في آثار سلبية على الأمن الغذائي والسلام والعنف الإجتماعي وانعدام الأمن والحروب وغيرها (دراسات عدة حول هذه المحاور وتغير المناخ)، وتتمظهر هذه الآثار في الدول المذكورة في السؤال بصور مختلفة.

في إيطاليا أعلنت حكومة إيطاليا حالة الطوارئ في معظم أنحاء الشمال، فقد سجلت ظاهرة مقلقة، تمثلت بمستويات مياه منخفضة قياسية بعد شهور من عدم هطول أمطار غزيرة في نهر بو، الأطول في إيطاليا، والذي يمتد من جبال الألب إلى البحر الأدرياتيكي وتستخدم مياه هذا المصدر الحيوي للشرب والري والطاقة الكهرومائية، وقد أصدرت أكثر من 170 بلدية في منطقة بيدمونت بشمال إيطاليا , أو تخطط لإصدار مراسيم بشأن استهلاك المياه, مما يعني فرض حظر على جميع الاستخدامات بخلاف الغذاء والاستخدام المنزلي والرعاية الصحية. يمكن تغريم أي شخص يُقبض عليه وهو يستخدم المياه لري الحدائق العامة أو الخاصة, أو غسل الأفنية أو السيارات, بما يصل إلى 500 يورو.

أما في بلادنا العربية، فقد تسببت موجة الحر في 7 عواصف رملية خلال شهرين في الصيف الماضي في العراق، وتسببت بدخول مئات من الأشخاص إلى المستشفيات بسبب عوارض تنفسية، لكن هناك ملاحظة هامة في مجال الربط بين موجة الحر واندلاع الحرائق، فموجة الحر هي بسبب التغير المناخي، وتساهم بزيادة "تفاقم" حرائق الغابات، ولكن أسباب حرائق الغابات بمعظمها في منطقتنا تحديدا سوريا ولبنان بشرية وغير طبيعية، وليس كما يحصل في الولايات المتحدة الأميركية وتحديدا كاليفورنيا، حيث السبب هناك هو عواصف البرق التي تتسبب بالحرائق، ويساهم الجفاف في إحداث هذه الخسائر الكارثية، في بلادنا العربية، فقد ساهم الجفاف في زيادة المساحات التي تتعرض للحرائق في سوريا ولبنان والمغرب، لكن أحد الأسباب الرئيسية هو الحالة الإقتصادية التي دفعت الناس إلى إحراق المساحات الخضراء للحصول على الحطب لغرض التدفئة، فضلا عن التوسع العمراني، الذي يفرض عدم وجود أشجار، إذ يبادر البعض إلى الحل السريع بإحراق الأشجار والتخلص منها، في لبنان مثلا، وعلى الرغم من الحرائق الكثيرة التي طاولت مساحات كبيرة، لم يتم القبض على أي جانٍ أو مرتكب، وتستمر الحرائق بصورة كارثية، كما وأن الإهمال والتقصير بحق الدفاع المدني، بعدم تثبيت متطوعي الدفاع المدني وإهمال صيانة وتجهيز آلياته ومع ارتفاع مؤشرات الحرائق، فإن الإهمال والإحراق المتعمد يتسبب بنتائج كارثية تهدد المناطق السكنية والغابات والأنواع.

وختاما، فإن تأثير التغير المناخي أصبح واقعا يتسبب به البشر وبشكل "لا لبس فيه" وأننا حاليا أمام لحظة حاسمة و"طوارئ مناخية" ولا رجعة فيها في العديد من القطاعات البيئية، ووفقا لـ "تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2021" والذي أشار إلى أن تغير المناخ عالمي، واسع النطاق وسريع ومكثف وأن آثاره واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية (منها ذوبان الصفائح الجليدية) وغرق الدول الجزرية، ويؤكد التقرير على الضرورة الملحة لإجراء تخفيضات قوية ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة، وغيرها من المظاهر، ويلفت التقرير أن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية الآن. ■

عبد النور تومي: باحث وأكاديمي من الجزائر، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.